النظام السياسي الأمريكي بين الشكلية والموضوعية

د.طارق صالح الذبـــــاح[1]
د.منى رمضان المطردي[2]

تمهيد:

تكتسب دراسة النظام السياسي في أي بلد، أهمية خاصة، باعتبـــار أن هـــذه المسألة إنما تشكل في حقيقة الآمر، إطلالة واسعة علي البنية العامة في هذاالبلد، وفي امريكا، وضمن خصوصية معينة، فإن دراسة هذا الجانب هي فوق ذلك تـــساعد فـــي الوصول إلى كثير من الحقائق الموضوعية، وفي فهم كثير من الظواهرالسياسية، التي يمكن بوسطتها التعرف على الية هذا النظام و حركيته ومن تم التعرف على العوامـــل المؤثرة و الفاعلة فيه.

ولما كان النظام السياسى في كل بلد من البلدان، يتعرض بـــصفة متواصـــلة للتغيير والتعديل في النظم التي تتحكم به، وتحكم حركته وأليته،فإن هذا الأمر، يدعونا أن نساير هذا التعديل و التغيير، و استحدات القوانيين الجديده، التـــي تنـــشئ واقعـــآ موجودآ، وفي هذا الإطار، فإننا نجد أنفسنا مدفوعين لتناول هـــذا الامـــر بالدراســـة والتحليل على ضوء المستجدات التي حصلت فيه، ومن تم تـــسليط الأضـــواء علـــى الوقائع الجديدة و القديمة وربطها ببعضها البعض.

التعريف بأهمية الدراسة:

تأتي الأهمية الأكاديمية لهذه الدراسة من أن النظام السياسي الأمريكي كنظام ديمقراطي و يرتكز على حكم مدني وإلى انتخابات، حرة كأساس للتداول السلمي على

1- أستاذ مساعد بقسم العلوم السياسية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة اجدابيا.
2- أستاذ مساعد بقسم العلوم السياسية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة اجدابيا.

السلطه،وربما تكون هذه الدراسة مهمة و مفيدة لصانع القرار السياسي في الدول وذلك من خلال التعرف على خصوصية عملية صنع القرار السياسي الأمريكي.

الأهمية العلمية لهذه الدراسة:

تظهر الأهمية العلمية لهذه الدراسة في تحديدها للقوى السياسية المتصارعة على الحكم، في امريكا، والمتمثلة في الأحزاب السياسية، ومؤسساتها الرسمية وغير الرسمية، كما تطرح هذه الدراسة الوقوف على معالم الخريطة السياسية الأمريكية الداخلية، وموقع مؤسسات الدولة، هذا إلى جانب الوقوف على معالم أيدولوجية النظام الأمريكي الذي يحدد الأهداف العليا والقيم الأساسية للمجتمع الأمريكي.

التعريف بموضوع البحث:

يتحدد موضوع البحث في تناول النظام السياسي الأمريكي كدراسة حالة بين الشرعية التي تعني ضرورة التزام القائمين على السلطة بأيديولوجية المجتمع و بين الشرعية الدستورية، بمعنى دراسة هذا النظام من الناحية الشكلية و الموضوعية، والموضوع على ذلك النحو يتطلب دراسة هذا النظام من ثانيا دراسة، مؤسسات الحكم إلى جانب رد تلك المؤسسات إلى إطارها الأيديولوجي، كما لن يقف البحث عن دراسة المؤسسات السياسية، والرسمية، بل ويمتد إلى دراسة قوى الحياد السياسية غير الرسمية.

منهاجية البحث:

طالما أن البحث يقع في إطار دراسة الحالة فإن المنهج تبعاً لذلك هو المنهج الاستقرائي، حيث يستقرأ الباحث الواقع السياسي الأمريكي بصدد موضوع بحثه إلى تقديم حكم موضوعي بشانه، وفي إطار التصنيف المنهجي لتحليلات النظم السياسية هناك اتجاها واقعياً يرتكز عليه المنهج الاستقرائي، يصف أصحابه واقع النظم السياسية بما هو عليه دون تفسيره، ومن ثم فهم يعتمدون علي الواقع السياسي بصدد تحليلاتهم[1].

1- عادل ثابت، النظم السياسة، (الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2007) ، ص21.

وجدير بالذكر هنا أن هؤلاء النظريين أطلق عليهم "الميكيافليين الجدد"، ويتخذ بحثنا من نظرة هؤلاء الواقعيين للنظم السياسية منطلقا له، والتي مفادها أن شتي النظم السياسية تنتهي في الواقع أوليجارشية (حكم القلة) مهما بدأت بواجهات تستدعي وصفها بأنها ديمقراطية. ومن وجهة نظرهم هذا أمر طبيعي طالما أن حقيقة السلطة السياسية تتمثل في ظاهرة الاحتكار الفعلي لأدوات العنف، وطالما أن الاحتكار هنا يعني بالضرورة قصر اتخاذ القرار السياسي علي قلة دون كثرة، ومن أبرز الذين قادوا هذا الاتجاه الواقعي في النظم السياسية هم (باريتو) في كتابه "علم الاجتماع"، موسكا في كتابه عن "الطبقة الموجهة"، (برينهام) في كتابه "الميكيافليين"[1].

واستناداً لما سبق يستهدف بحثنا هذا محاولة الوصول إلي حكم موضوعي بصدد الأوليجارشية (القلة) الحاكمة في النظام السياسي الأمريكي، وذلك من خلال ثلاث نقاط أساسية، نتعرض أولاً: خصائص النظام الأمريكي انطلاقا من كونه النموذج الأصيل للنظم الرئاسية، وثانياً: تأثير الظاهرة الحزبية علي الحياة السياسية الأمريكية، وهو تحليل موضوعي لواقع النظام السياسي من خلال رده إلي الواقع، وثالثاً: تجريد أكثر للنظام السياسي الأمريكي من خلال التعرف علي المضمون الحقيقي للنظام السياسي الأمريكي وذلك بتحليل الدور الحقيقي لجماعة اللوبي، منظمة إيباك: لجنة العلاقات الأمريكية–"الإسرائيلية"، تأثير رأس المال الأمريكي والرأسمالية الحاكمة علي عملية صنع القرار الأمريكي.

وسوف يستخدم الباحث أيضاً عدة مداخل منها المدخل البنائي الوظيفي و ذلك لدراسة السلطة التشريعية، والسلطةالتنفيذية، والسلطة القضائية، كعناصر مهم في

1– انظر في هذا المضمون: محمد طه بدوي، النظرية السياسية: النظرية العامة للمعرفة السياسية، (القاهرة، المكتب المصري الحديث، 1965)، ص 123 ،124.

النظام السياسي حيث تؤدي هذه السلطة وظائف مهمة لاستقرار النظام السياسي الأمريكي ككل. كما يستعين الباحث بالمدخل التاريخي لدراسة الوقائع التاريخية، والأنتخابات التي تعتبر ركيزة مهمة لهذا النظام،كما يستخدم الباحث المدخل القانوني عند، دراسة التطور الدستوري للنظام الأمريكي و ذلك للتعرف على المواد والقوانيين التي تحكم العلاقة بين السلطات الثلات.

إشكالية البحث وهدفه:

ووفقاً لهذا النوع من التحليل يكون التساؤل الرئيسي هو: ما القلة التي ينتهي إليها الحكم في النظام السياسي الأمريكي؟ ويلاحظ أنه بحكم طبيعة مادة البحث – المؤسسات السياسية الأمريكية، مع ردها إلي واقعا– وهكذا فإن هذا البحث يستهدف عن نقاط الالتقاء والاختلاف للنظام السياسي الأمريكي، ومأبعاد هذا الصراع؟ ولمن كانت و تكون الغلبة في هذا النظام؟ فإذا ماثبت ملاحظة الواقع السياسي ينتهي الباحث إلى تقديم حكم موضوعي، بشأن هذه النقطة بالتحديد في،النظام السياسي الأمريكي.

أولاً: خصائص النظام الأمريكي انطلاقا من كونه النموذج الأصيل للنظم الرئاسية:

تأتي التجربة الديمقراطية في الولايات المتحدة الأمريكية في مقدمة التجارب الديمقراطية في العصر الحديث، فالثورة الأمريكية The American Revolution عام 1776 هي أولى الثورات الديمقراطية في العصر الحديث في العالم، لقد قامت الثورة لوضع نهاية للاستبداد وللمشاركة في الثروة والسلطة انطلاقا من مقولة: "لا ضرائب بدون تمثيل " Without Representation No Taxation، وقد جاءت الثورة بالكثير من القيم والمبادئ والمؤسسات الديمقراطية مثل:

1- إعلان الاستقلال The Declaration of Independence.

2- وثيقة الحقوق The Bill of Rights.

3- الدستور The Constitution .

إضافة إلى ذلك، فقد شكلت تلك الثورة مصدر إلهام للكثير من الثورات والحركات الشعبية التحررية في كافة أنحاء العالم لسنوات طويلة، لذلك لا غرابة أن نجد أن الثورة الفرنسية عام 1789 قد تأثرت كثيرا بأفكار الثورة الأمريكية التي سبقتها.

يعد الدستور الأمريكي بمثابة القانون الأعلى في البلاد والذي أرسى أسس ودعائم النظام السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية، فعلى مدى أكثر من مائتي عام لعب الدستور دور المرشد في تطور النظام السياسي الأمريكي بشكل يضمن الاستقرار السياسي والحرية الفردية والتطور الاقتصادي، والاجتماعي،وهو أقدم دستور مكتوب في العالم.

فلقد أراد واضعوا الدستور إحكام السيطرة علي الحكومة وذلك بتقسيمه إلي سلطات ثلاث: تشريعية، وتنفيذية، وقضائية، والحقيقة أن هذا المبدأ العام المتمثل في الفصل بين السلطات كان من نتاج أفكار الفيلسوف الفرنسي (مونتسكيو) في القرن الثامن عشر الذي أصر علي أن نظام القيود والتوازنات، أو تداخل سلطات أفرع الحكومة بعضها لبعض سوف يحول دون تركيز خطير في السلطة[1].

يشارك النظام الأمريكي النظم الغربية الليبرالية المعاصرة كونه نظاما نيابيا يأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات في جانبيه التنظيمي والقانوني، وصورته الحالية هي وفقا للدستور الصادر عام 1787.

يقوم النظام الرئاسي الأمريكي علي فكرة الاستقلال فيما يتصل بكيان مؤسساته السياسية العضوي والوظيفي وفي علاقة سلطتي التشريع والتنفيذ وذلك علي النحو التالي:

1- لاري إلويتز، ترجمة: جابر سعيد عوض، نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، (القاهرة، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1996)، ص 22، ماكس سكيدمور، مارشال كارتر وانك، ترجمة: نظمي لوقا، محمد ناصف، كيف تحكم أمريكا؟، (الدار الدولية للنشر، 1988)، ص 36.

1- أنه نظام نيابي:

تسند فيه الوظيفة السياسة بشقيها التشريع والتنفيذ إلي هيئات منتخبة من قبل الأمة، فتسند الوظيفة التشريعية إلي البرلمان(الكونجرس) بمجلسيه النواب والشيوخ، كما تسند الوظيفة التنفيذية إلي الرئيس، وعلي اعتبار أن كلا من الرئيس، والكونجرس يقوم علي وظيفة نيابية، فلا يسئل عن أدائها إلا أمام الأمة التي انتخبته[1].

2- الاستقلال فيما يتصل بعلاقة سلطتي التشريع والتنفيذ:

ونعني بذلك أن رئيس الدولة -ورئيس السلطة التنفيذية- في النظام الرئاسي لا يملك حل البرلمان،أو أحد مجلسيه، ولا يملك تأجيل، أو تعطيل أدوار انعقاده، ولا يملك التدخل في أعماله، ولا يملك حق التقدم إليه بمشروعات للقوانين، وهكذا يقتصر دوره عند حد ممارسة مهام السلطة التنفيذية فحسب.

أما السلطة التشريعية في ظل النظام الرئاسي فتقوم علي مهمة أساسية هي: إعداد التشريع بما في ذلك التشريع المالي، ولكن دون أن يكون من حقها أن تحاسب السلطة التنفيذية علي أعمالها، ولا تملك المجالس التشريعية في هذا النظام توجيه أسئلة، أو استجوابات لرئيس السلطة التنفيذية، أو معاونيه من الوزراء، كما أنها لا تملك الحق في سحب الثقة منهم، أو خلعهم من مناصبهم[2].

1- عادل ثابت، النظم السياسة، مرجع سبق ذكره، ص 107، محمد طه بدوي، ليلي أمين مرسي، آخرون، مدخل العلوم السياسية، (اليكس لتكنولوجيا المعلومات، الإسكندرية، 2007)، ص105.

Andrew, Heywood, Key Concepts in Politics, (New York: Martin's Press. L.L.S, 2000), p 179 – 180 .

2- أسامة العادلي، النظم السياسية المعاصرة بين الديمقراطية والشمولية، (اليكس لتكنولوجيا المعلومات، الإسكندرية، 2004)، ص 59.

وبصدد وظيفة التنفيذ:

فإن الرئيس يستقل بها ولا يعرف النظام الأمريكي الوزارة كمؤسسة مستقلة تقوم إلي جانب الرئيس، ولذلك يأتي الرئيس بمساعدين (سكرتارية)، وهم مجرد معاونون له يعينهم هو ويقيلهم وحده متى شاء[1]، وهؤلاء المعاونون غير متضامنين فيما بينهم، فهم يعينون فرادي ويقالون فرادي، فالقول الفصل له وحده ولو ذهب فيه بمفرده إلي نقيض ما ذهبوا إليه مجتمعين[2].

وتأكيداً للفصل العضوي بين الوظيفتين السياسيتين(التشريع والتنفيذ) لا يجمع معاونوا الرئيس بين وظائفهم وعضوية الكونجرس ولا يجوز لهم حضور جلسات الكونجرس (وإن حضروا باعتبارهم من الجمهور)[3].

وجدير بالذكر أن، هيئة التنفيذ (الرئيس) لا تملك شيئا بالنسبة للكونجرس، أي لا يوجد وسائل تأثير علي الكونجرس، كما أن الرئيس ومعاونيه غير مسئولين سياسيا أمام الكونجرس[4].

ومن هنا فإن ملامح الاستقلال الوظيفي واضحة بين سلطتي التشريع والتنفيذ في النظام الأمريكي حيث لا تداخل عضوي ولا تداخل وظيفي في الاختصاصات.

1- عادل ثابت ، مرجع سبق ذكره، ص 108

James, Danziger, Understanding The Political World: an Introduction in Political Science, (London, Longman, 1991), p.p 119 – 120.

2- في علاقة الرئيس ووزرائه راجع: منار الشوربجي، الكونجرس الأمريكي.. المؤسسة المنسية عربيا، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 2001)،ص182، 183.

3- أسامة العادلي، مرجع سبق ذكره، ص 58، محمد طه بدوي، ليلي أمين مرسي، آخرون، مدخل العلوم السياسية، مرجع سبق ذكره، ص 106، 107.

4- انظر في هذا الصدد: عادل ثابت، مرجع سبق ذكره، ص 109.

Weaver, R. Kent & others, Do Institutions matter ?, (New York, Washington D.C, 1993), P.P 11 – 12.

غير أن واضعي الدستور الأمريكي جاءوا باستثناءين اقتضاهما سير النظام الأمريكي ذاته رغم ارتباطه بمبدأ الاستقلال[1].

- الاستثناء الأول: في مجال التشريع:

إعطاء رئيس الجمهورية حق الاعتراض التوفيقي (حق الفيتو التشريعي) علي القوانين التي يصدرها الكونجرس، وهو بذلك يلفت نظر البرلمان إذا ما رأي أن قانونا ما سيعرقل سياساته، أو يتعارض معها[2]، إلا أن هذا الحق –والذي يعد تدخلا واضحا في العمل التشريعي– لا يمكن أن تأتي مطلقة بغير قيد، أوشرط وإلا كان معني ذلك أننا نزعنا عن البرلمان سلطته التشريعية، ومن هنا كان لابد من أن يتمتع البرلمان بإقرار نفس القانون مرة أخري مع اشتراط إقراره بأغلبية ثلثي أعضائه[3].

- الاستثناء الثاني: في مجال التنفيذ:

لا يستطيع الرئيس الأمريكي ممارسة حقه في تعيين كبار موظفي الاتحاد(كالوزراء والسفراء وقضاة المحكمة العليا) إلا بعد حصوله علي موافقة مجلس الشيوخ، وللرئيس أن يعقد المعاهدات ولكن هذا لا يعني أن أمريكا التزمت بها، إلا إذا صدق عليها مجلس الشيوخ– كما حدث بشأن معاهدة حظر التجارب النووية، وأيضا

1- إبراهيم شيحا، الأنظمة السياسية: الدول–الحكومات، (دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 1992)، ص424.

2- عادل ثابت، مرجع سبق ذكره، ص110، منصف السليمي، صناعة القرار السياسي الأمريكي، (مركز الدراسات العربي–الأوروبي، 1997)، ص172، لاري إلويتز، مرجع سبق ذكره، ص 179.

3- ألبرت ساي، جون الومز، ترجمة: محمد فرج، أسس الحكم في أمريكا، (القاهرة، مكتبة غريب، 1980)، ص220–221.

قد يعترف الرئيس بدولة ناشئة ولكن يرفض مجلس الشيوخ التصديق علي تعيين سفير فيها، فيصبح الاعتراف بالدولة بلا محتوي حقيقي[1].

أضف إلي ذلك، الاستثناءات التي أفرزها الواقع، فالتطبيق الواقعي لهذا النظام كان لابد وأن يؤدي إلي قيام تعاون ما بين رئيس الدولة وبين البرلمان، وهي ممارسات فعلية تتمثل في التعاون الفعلي وليس المنظم دستوريا بين الرئيس والكونجرس بمجلسيه (الشيوخ والنواب) وتتمثل في:

– أولاً: يستطيع الرئيس الأمريكي التأثير –عملاً– في مواقف الكونجرس أتجاه بعض مطالبه التي يقتضيها سياساته، وذلك من ثنايا ضغطه علي أعضاء الكونجرس الذين ينتمون إلي حزبه.

– ثانياً: يستطيع الكونجرس التأثير علي الرئيس من خلال تصديه لمطالب الرئيس للاعتمادات المالية التي تقتضيها سياساته (من خلال إقرار الميزانية العمومية للدولة من جانب الكونجرس)[2]، ومن ثم للرئيس أن يعد الإستراتيجية ويرسم السياسات لكنه يعجز عن تنفيذها إذا ما قرر الكونجرس حرمانه من الأموال اللازمة لتنفيذ هذه السياسات ز بل ويفرض عليه سياسات أخري عبر تخصيص أموال لها، أو عبر اشتراط تنفيذها مقابل تمويل سياسات أخري، وهكذا[3].

1– أسامة العادلي، مرجع سبق ذكره، ص 60 ، محمد طه بدوي، ليلي أمين مرسي، آخرون، مدخل العلوم السياسية، مرجع سبق ذكره، ص107، 108 ، منار الشوربجي، مرجع سبق ذكره، ص 479. , James, Danziger, op cit, p 119. ,Hoda, Abdel Nasser, Lectures on Comparative Politics, (Third Year, Faculty of Economics & Political Science, Cairo University, 2003), p15. 30.31

2– لاري إلويتز، مرجع سبق ذكره، ص 185.

3– منار الشوربجي ، مرجع سبق ذكره ، ص 479.

وجدير بالذكر أن هذه الاستثناءات الدستورية الواقعية قد جاءت لكي تلطف من حدة فكرة الاستقلال حيث أوجدت وسائل لتبادل التأثير والتأثر بين الرئيس والكونجرس. ويذكر ديفرجيه" أنه زواج بدون طلاق فهما مضطران للعيش معا دون فراق، أي دون إمكانية للانفصال"[1].

ثانيًا: تأثير الظاهرة الحزبية علي الحياة السياسية الأمريكية:

مع دخول الظاهرة الحزبية في التحليل نجد حزبان كبيران يحتكران الحياة السياسية هناك هما الحزب الجمهوري، والحزب الديمقراطي ويتنافسان في انتخابات الكونجرس، والرئاسة[2] ولا يمكن الحديث عن النظام الانتخابي في الولايات المتحدة الأمريكية دون الحديث عن الأحزاب السياسية، إذ تلعب الأحزاب السياسية الدور الأكبر في الانتخابات سواء في عملية الترشيح، أو التمويل، أو الانتخاب[3]، ذلك أن

, Jeffrey. E Cohen & others, State Level Presidential approval and Senatorial Support, (Legislative Studies Quarterly, Vol(25), No (4). Nov 2000), p.p 577 – 590.

1- موريس ديفرجيه، ترجمة:علي مقلد،عبد المحسن سعد، الأحزاب السياسية(بيروت: دار النهار، 1980)، ص 136 في التفاعلات المؤسسية بين الكونجرس والرئاسة راجع: منار الشوربجي، مرجع سبق ذكره، ص 178، 182 . , James, Danziger, op cit, p 120.

2- والحزبان يعملان في إطار إيديولوجية واحدة هي الأيديولوجية الليبرالية، ومن ثم يقع الاختلاف بينهما عند مجرد الوسائل والأساليب التي يسعي كل منهما عند مجرد الوسائل والأساليب التي يسعي كل منهما إلي تحقيق الأهداف العليا لمجتمعه، فالحزبين يعملان في إطار الأيديولوجية الرسمية للمجتمع الأمريكي، كما يقالان الحزبين الجمهوري والديمقراطي يمثلان زجاجتين باسمين مختلفين ولكن من غير اختلاف في المحتوي.

راجع: عادل ثابت، مرجع سبق ذكره، ص 125، ألبرت ساي، مرجع سبق ذكره، ص 146، 147.

3- إن نشأة الأحزاب السياسية في الولايات المتحدة كانت مرتبطة بعملية الانتخابات، فمع التوسع في منح حق الاقتراع، وزيادة أعداد الناخبين، كان لا بد من وسيلة للاتصال بالجماهير واستقطابها

جوهر الديمقراطية هو قيام المواطنين بانتخاب ممثلين، أو وكلاء لاتخاذ القرارات السياسية، وإصدار التشريعات، وإدارة البرامج والمشاريع التي تخدم مصالحهم ومصالح والمواطنين، وعادة ما ينتخبوا من يعتقدوا أنه الأفضل لتمثيلهم وخدمة مصالحهم، وعلاوة على ذلك، فإن المواطنين أعطى لهم حق الاقتراع،لأن لديهم قوة، وأن إعطائهم حق التصويت هو أفضل السبل لتمكينهم من ممارسة هذه القوة[1].

ومنذ استقلال الولايات المتحدة حتى الوقت الحاضر يسيطر الحزبين الجمهوري والديمقراطي على كافة مجريات الحياة السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية فرئاسة الجمهورية، وعضوية مجلسي الشيوخ والكونجرس،وحكام الولايات يسيطر عليها الحزبين[2].

وينتشر الحزبين في الولايات المتحدة لدرجة أن ثلثي الشعب الأمريكي يصنفون أنفسهم، إما جمهوريين، أو ديمقراطيون، ويحصل الحزبين في جميع انتخابات الرئاسة الأمريكية على نسبة تصل إلى 95% من أصوات الناخبين، بينما

والحصول على ثقتها، فتشكلت في البداية لجان انتخابية كان هدفها تنظيم عملية الاتصال بين المرشح والناخبين، ثم تطورت إلى مؤسسات سياسية أو أحزاب تلعب دور هام في الانتخابات. وفي هذا المجال يمكن القول أن أقدم الأحزاب السياسية التي ظهرت في العالم هو الحزب الديمقراطي في الولايات المتحدة الأمريكية والذي تعود جذوره إلى أوائل القرن الثامن عشر حيث أسسه توماس جيفرسون حوالي عام 1820. ونشأ بعد ذلك الحزب الجمهوري لغايات انتخابية محضة، حيث أسس على يد أبراهام لنكولن عام 1850.

1- محمد تركي، الديمقراطية في الولايات المتحدة الأمريكية،

http://www.arabissues.net/Studies/Dr.Moh'd-Bani-Salameh/Democracy-USA.htm

Sarah Binder,. A, Minority & Majority Rights: Partisanship and The Development of Congress, (United Kingdom, Cambridge University Press, 1997) p9–17.

2- نفس المرجع السابق.

يحصل الحزب الثالث على الباقي، وعلى الرغم من استمرار محاولات إنشاء حزب ثالث، إلا أن هذه المحاولات كانت تؤدي دائما إلى نشوء أحزاب صغيرة محدودة الحجم لا يمكن أن تصل إلى الحكم، أو السلطة.

أما الطريقة التي تسمي الأحزاب بواسطتها مرشحيها، فإنها تبدأ بانتخابات تمهيدية يشارك فيها أنصار الحزب الواحد لاختيار مرشحي الحزب الذين سيخوضون الانتخابات الرئاسية العامة، حيث يتم عقد مؤتمرات حزبية على مستوى الولايات، حيث يتم اختيار المرشحين وبعدها يتم عقد مؤتمر قومي للحزب على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية يتم من خلاله إعلان النتائج النهائية لاختيار مرشح الحزب لخوض انتخابات الرئاسة.

أما الحزب الذي يكون بالسلطة، فإن مرشحه هو الرئيس الذي يحاول الفوز بدورة رئاسية ثانية. وبشكل عام تساعد هذه المؤتمرات في التعرف على المرشحين، وبرامجهم وسياساتهم وبعد اختيار المرشح تبدأ الحملة الانتخابية لكلا المرشحين والتي عادة ما تنتهي بمناظرات سياسية Presidential Debate يتم نقلها بواسطة وسائل الإعلام المختلفة، وتلعب دورا في التأثير على الناخب الأمريكي[1].

عندما يتوجه الناخبون الأمريكان إلى صناديق الاقتراع من أجل انتخاب الرئيس فإنهم في حقيقة الأمر لا ينتخبون الرئيس بشكل مباشر، وذلك لأنهم يقومون بالتصويت للرئيس من الناحية العملية وللهيئة الانتخابية Electoral College من الناحية الفنية.

1- انظر في هذا الصدد:

William J, Keefe,& others, The American Legislative Process: Congress and the states, (New Jercy, Prentice Hall, Englewood Cliffs NJ, 1993).

أما بخصوص الطريقة التي تعمل بها الهيئة الانتخابية، فإن الولايات المتحدة مقسمة إلى خمسين ولاية، ولكل ولاية عدد من الأعضاء في الهيئة الانتخابية مساو لعدد أعضاء مجلس الشيوخ والنواب في الولاية، باستثناء مقاطعة (كولومبيا) التي لا تتمتع بالتمثيل في انتخابات الكونجرس، ولها ثلاثة أصوات في الهيئة الانتخابية. وعند الفرز فإن المرشح الذي يفوز بغالبية أصوات الولايات، فإنه يحصل على جميع أصوات الولاية في الهيئة الانتخابية، ولكي ينتخب رئيس الجمهورية، فإنه يحتاج إلى 270 صوتا من أصوات الهيئة الانتخابية البالغ مجموعها 538 صوتاً.

ليس كل من يحق له الاقتراع، أو التصويت يقوم بممارسة حقه الانتخابي، ففي انتخابات الرئاسة الأمريكية عام 1996، فإن نسبة الذين مارسوا حقهم الانتخابي كانت بحدود 49%، وهذا العزوف عن الاقتراع يفسر بعوامل مختلفة منها ما يتعلق بثقافة الفرد وتعليمه، وقناعته بأهمية صوته في تحديد من هو الرئيس القادم[1]، فصوت فرد أمام 90 مليون صوت يشعر المرء بأن احتمال تأثير صوته على النتيجة هو ما نسبته واحد من مليار[2].

1- Hoda, Abdel Nasser, op.cit, 26 : 29,

Patrick J, Fett, Presidential Legislators, voting decisions : An explanatory analysis (The Journal of Politics, vol ?(56), May 1994) p.p 502 – 512.

John R, Hibbing, Congress as Public Enemy: Public attitudes Toward American Political Institutions,(Cambridge Studies in Political Psychology and Public Opinion, United Kingdom, Cambridge University Press, 1995) p.p 62 69

2- ولكن حقيقة الأمر فإن هذا الصوت تبين أن له قيمة ففي انتخابات عام 2000 عندما تساوت تقريبا الأصوات التي حصل عليها كلا المرشحين في الهيئة الانتخابية، وأصبحت ولاية فلوريدا هي التي ستحسم الانتخابات وبناء على الفرز الذي تم في الولاية فإن فارق الأصوات بين الرئيس الفائز جورج بوش، ومنافسه آل غور فقط 202 صوت علما أن هناك شكوك تحيط بكل ما جرى في ولاية

وتجدر الإشارة هنا إلي العوامل المؤثرة في السلوك الانتخابي للناخب الأمريكي، سنجد أن هناك عدد من العوامل التي تؤثر على السلوك الانتخابي، منها عوامل قصيرة المدى وعوامل بعيدة المدى. أما بخصوص العوامل القصيرة المدى، فإنه بشكل عام يمكن القول إن وجود أزمة دولية يؤثر على سلوك الناخب الأمريكي، فعلى سبيل المثال، كان فشل سياسة الرئيس الأمريكي السابق (جيمي كارتر) في التعامل مع أزمة الرهائن في إيران في عام 1981، من أهم أسباب خسارته الانتخابات.

وتعتبر الحالة الاقتصادية من العوامل القصيرة المدى فإذا كانت الأوضاع الاقتصادية سيئة فإن الاتجاه العام لدى الناخب الأمريكي هو: التصويت ضد من هو في السلطة وذلك للتعبير عن عدم الرضا، وهذا ما حدث في انتخابات عام 1992 عندما فاز (كلينتون) على (جورج بوش) نظرا لسياسات بوش الاقتصادية حيث وعد في حملته الانتخابية الأولى عام 1988 بعدم فرض ضرائب جديدة بحال فوزه بالانتخابات وعند وصوله للبيت الأبيض فإنه لم يفي بوعده[1].

أما بخصوص العوامل الطويلة المدى فهي كثيرة: منها الانتماء الحزبي، فأعضاء الحزب الجمهوري يصوتون تقريبا طوال حياتهم لمرشحي حزبهم، اللون عامل طويل المدى فالسود يصوتون عامة للحزب الديمقراطي، وكذلك الأمريكيون من

فلوريدا حيث أن حاكم الولاية "جيب بوش" هو شقيق الرئيس الفائز جورج بوش وفضلا عن ذلك فإن قرار المحكمة العليا الأمريكية القاضي بوقف إعادة الفرز في الولاية كان قرارا سياسيا أكثر منه قضائيا، إذ أن أربعة من أعضاء المحكمة البالغ مجموعهم سبعة هم جمهوريين صوتوا لصالح مرشح الحزب الجمهوري.

1- Hoda, Abdel Nasser, op.cit, 26 : 29

أصول لاتينية، فالعمر، والدين، والإقليم، عوامل بعيدة المدى تؤثر في السلوك الانتخابي للمواطن الأمريكي.

إن العوامل الداخلية كالاقتصاد، والضرائب، والتأمين الصحي، والضمان الاجتماعي، والتعليم وغيرها عادة ما تكون محط اهتمام وتركيز الناخب الأمريكي، إلا أنه في أوقات الأزمات والحروب فإن القضايا الخارجية تصبح العامل الحاسم في توجهات الناخب. ففي زمن الحرب الباردة كانت أحداث (فيتنام) و(كوريا الشمالية)، تلعب دورا في التأثير على أصوات الناخبين. وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 وما تبعها من حروب في أفغانستان، والعراق، فإنه يمكن القول أن ما يجري في الشرق الأوسط بشكل عام، والعراق بشكل خاص، سوف يكون له تأثير حاسم على من سيتولى رئاسة البيت الأبيض في (واشنطن) في انتخابات عام 2008[1].

الأثر السلبي للظاهرة الحزبية في النظام السياسي الأمريكي:

يهيئ نظام الحزبين بطبيعته لانفراد حزب واحد بتشكيل الوزارة نتيجة حصول هذا الحزب علي أغلبية مقاعد المجلس النيابي، الأمر الذي يعني بالتبعية أن الوزارة لن تحل المجلس النيابي الذي تنتهي فيه الأغلبية إلي الحزب الذي تمثله. كما أنه ليس من المتصور أن يقوم المجلس النيابي بإسقاط الوزارة التي تمثل أغلبية أعضائه اللهم إلا إذا انشق حزب الأغلبية علي نفسه، وبمجرد انتماء الرئيس إلي

2- John R, Hibbing, Congress as Public Enemy: Public attitudes Toward American Political Institutions,(Cambridge Studies in Political Psychology and Public Opinion, United Kingdom, Cambridge University Press, 1995) p.p 62 69

الحزب الذي يحظي بالأغلبية في المجلس النيابي، يعني بالتبعية اختفاء فكرة الاستقلال بين هيئتي التشريع، والتنفيذ، والتي تعد الخاصة المميزة لهذا النوع من النظم[1].

إذآ في النظام السياسي الأمريكي نحن أمام احتمالين، أولهما: أن يكون الرئيس المنتخب من نفس الحزب الذي ينتمي إليه أغلبية أعضاء الكونجرس، وفي هذه الحالة تختفي فكرة الاستقلال والتأثير والتأثر بين الرئيس، والكونجرس، وينتهي الأمر عملا إلي ديكتاتورية الحزب الواحد كما حدث في الفترة (2000–نوفمبر 2006 بفوز الديمقراطيين في انتخابات الكونجرس)، ثانيهما: أن يكون الرئيس المنتخب من حزب، وأغلبية أعضاء الكونجرس من حزب أخر، وهذا هو القائم منذ نوفمبر2006 حتى انتخابات الرئاسة القادمة 2008[2].

وتأسيسا علي ما سبق، فإن الحزب الفائز في الانتخابات يعتبر وظائف الحكومة الاتحادية ملكا له يستطيع أن يوزعها علي مؤيديه حسب ما بذله كل شخص في تحقيق فوز الحزب في الانتخابات، ولا تزال المحسوبية تلعب دورا في تعيين الموظفين العموميين في الولايات المتحدة[3].

أضف إلي ذلك، أن المال في الولايات المتحدة يشتري المنصب السياسي، فمع ارتفاع تكلفة الحملات الانتخابية، فإن المرشح للرئاسة،أو لعضوية الكونجرس يعرض نفسه للبيع من جانب جماعات المصالح.،لأنه يستطيع هو وحزبه دفع تلك

1– محمد طه بدوي، ليلي أمين مرسي، النظم والحياة السياسية، (كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 1991)، ص 233.
2– عادل ثابت، مرجع سبق ذكره، ص 125.
3– نفس المرجع السابق.

التكاليف، فالتمويل وخاصة لمنصب الرئاسة يتطلب مليارات من الدولارات، كما أن الحملة الانتخابية لعضوية مجلس الشيوخ يتطلب عدة ملايين من الدولارات[1].

ثالثًا: المضمون الحقيقي للنظام السياسي الأمريكي:

يعتبر نظام الحكم الأمريكي هو أقرب النظم للديمقراطية الشكلية منه للديمقراطية الحقيقية، وسيأتي تحليلنا لأهم مظاهر تلك الشكلية علي النحو التالي:

يسمح القانون الأمريكي لشركات الضغط السياسي الأمريكية الداخلية ممارسة الضغط السياسي لصالح دول أجنبية على السياسيين الأمريكيين على أن يحدث هذا الضغط فوق السطح وبأساليب مشروعه وعلى أن تسجل شركات الضغط الأمريكية – لدى الحكومة الأمريكية– ما تحصل عليه من أموال أجنبية نظير خدماتها.

ومن ثم تنشط دول أجنبية مختلفة بما في ذلك دول مسلمة، وعربية في استئجار خدمات هذه الشركات، وذلك لضمان الضغط على المسئولين الأمريكيين في الإدارة، والكونجرس بأسلوب علمي ومنظم، فالشركات الأمريكية تدافع عن قضايا محددة تم استئجارها للحديث عنها، والتي عادة ما تتعلق بقوانين معينة، أو حتى ببنود ومسائل محددة داخل تلك القوانين، ومن ثم لا تتطرق الشركات الأمريكية للدفاع عن الدول الأجنبية التي استأجرتها إلا في القضايا التي حددت مسبقا[2].

تلجأ العديد من بلدان العالم إلى جماعات الضغط السياسي الأمريكية الموالية لها، أو المرتبطة بها بروابط عرقية، أو دينية، أو ثقافية لكي تساعدها في القيام بهذه الوظيفة.

1– محمد طه بدوي، ليلي أمين مرسي، آخرون، مدخل العلوم السياسية، مرجع سبق ذكره، ص122.

2– انظر في هذا المضمون:

John D, Hutcheson, Religious Variables, Political System Characteristics and Policy output in American States,(American Journal of Political Science, Vol 17, NO (2), May 1993) p.p 414 – 421.

ولذا نسمع عن دور جماعات الضغط الإثنية والدينية مثل اليهود الأمريكيين، أو المسلمين الأمريكيين، أو العرب الأمريكيين في الدفاع عن صورة أممهم ومصالحها في وسائل الإعلام، والسياسية الأمريكية، ويحدث ذلك من خلال نشاط أبناء الجماعات الدينية والإثنية والعرقية الأمريكية المختلفة في ترشيح أنفسهم لتولي مناصب سياسية في مختلف المؤسسات الأمريكية وعلى رأسها الإدارات الأمريكية المختلفة، والبيت الأبيض، والكونجرس.

وعندما يصل أبناء الأقليات الإثنية، والعرقية، والدينية المختلفة إلى قمة الهرم السياسي في الولايات المتحدة يكون ذلك إيذانا بقدرتهم على دمج مصالحهم وقيمهم الدينية، والثقافية، والعرقية المختلفة مع مصالحهم وقيمهم كأمريكيين في مزيج قوى متماسك[1].

- مدي تأثير الرأي العام الأمريكي:

إذا كانت الديمقراطية حكم الشعب وتقريره لشؤونه العامة بنفسه، بعيداً عن اعتقاد الأمريكيين الشائع أن أياً منهم يمكن لو أراد أن يصبح رئيساً للجمهورية، وهو الوهم الفردي الذي يمتص نزعات التغيير الاجتماعية، فإن السؤال المنطقي التالي يصبح:

- كم يملك الشعب الأمريكي من القوة السياسية فعلاً، سواء في تحديد السياسة الداخلية، أو الخارجية؟

- وما الثمن الذي يدفعه المرء كي يصبح رئيساً، أو حاكماً لولاية، أو حتى نائباً في الكونجرس؟

1- علاء بيومي، مستويات التأثير في السياسة الخارجية الأمريكية،
http://www.ebaa.net/wjhat-nadar/004/169.htm

- إبراهيم علوش، اللوبي اليهودي وأمريكا: من يسيطر على من؟، تقييم لورقة كل من ستيفن والت ميرشايمر، http://www.freearabvoice.org/arabi/maqalat/ManYosayter3alaMan.htm

الحقيقة هي أن سياسات الدولة، كقوانين مجلسي النواب والشيوخ، لا يؤثر فيهما الشعب الأمريكي إلا قليلاً. وبعد مواسم تصويت مبرمجة إعلامياً ومالياً، يشارك فيها من ثلث إلى نصف الناخبين الذين يحق لهم الاقتراع بالحد الأقصى، حسب نوع الانتخاب، تصبح مراكز صنع القرار ملعب مجموعات الضغط المختلفة[1].

علي الرغم من أن الولايات المتحدة نظامها انتخابي، ولكن الذي يحدد سياساتها مجموعة من مراكز الضغط والمصالح الكبرى على رأسها التكتلات المالية العملاقة، والشركات المتعدية الحدود من سيتي بانك إلى شركات النفط، والسلاح، والتكنولوجيا المتطورة.

وهذه الشركات تمتلك وسائل إعلامية جبارة تشكل من خلالها الرأي العام الأمريكي وفقاً لمصالحها. ومن الأمثلة على هذا، ملكية شركة (جنرال الكتريك) لشبكة تلفزيونات (أن بي سي)، وملكية شركة (أي تي تي) التي تصنع السلاح شبكة تلفزيونات أيه بي سي.

كما أن وسائل الإعلام تخضع لتركيز هائل في الملكية، فالغالبية العظمى من آلاف القنوات التلفزيونية، والصحف، والمجلات، والإذاعات، ودور النشر، وشركات إنتاج الموسيقى والمسلسلات التلفزيونية والأفلام ودور عرضها عبر أمريكا تمتلكها حفنة شركات، مثل(أيه ول تايم ورنر) مثلاً، التي ترتبط بدورها بعلاقات مع البنوك، والشركات الكبرى الأخرى من خلال مشاريع مشتركة وتحالفات، وأعضاء مجالس

1- انظر في هذا المضمون: مايكل بارنتي، ترجمة: حصة المنيف، ديمقراطية للقلة، المشروع القومي للترجمة، (القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، 2005)، ص 25–28.

David,Samuel,, Presidentialism and accountability For The Economy in Comparative Perspective, (The American Political Science Review, Vol (98), No (3), Aug, 2004), p.p 425 – 436.

إدارة مشتركين.، وهذه التركيبة هي التي تصنع النهج الإعلامي، كما تصنع النهج السياسي للدولة، لوسائل إعلامية تبدو ظاهرياً عديدة ومستقلة[1].

مثلاً، من يعيش في أمريكا يجد نشرات الأخبار التلفزيونية للقنوات الرئيسية تغطي نفس المواضيع في السياسة الخارجية، وبنفس التوجه الإمبريالي المتطرف، ولا يشذ عن القاعدة إلا التلفزيون والراديو الحكوميين الذين يفسحان قدراً أكثر بقليل فقط للأصوات غير التقليدية[2].

وبحكم أهمية الإعلام وتأثيره الجماهيري، وبحكم الطابع الاحتفالي الفارغ للديمقراطية الأمريكية، يجد المرشح لمنصب النائب، أو حاكم الولاية، أو الرئيس نفسه مضطراً لجمع مقادير هائلة من المال لتمويل الحملة الانتخابية تصل إلى الملايين، وهو ما يفوق مجموع مخصصاته لو وصل للمنصب أصلاً، فيبقى إذن مديناً للشركات الكبرى ومجموعات الضغط المتبرعة سياسياً، ويذهب للعمل فيها فيما بعد، إذا لم يأتِ منها أصلاً، كما أتى نائب الرئيس (ديك تشيني) من شركة (هالبيرتون) النفطية، ورئيس مجلس الأمن القومي (كونداليزا رايس) من شركة (شيفرون) النفطية وشركة (تشارلز شواب) للمضاربة المالية[3].

1- إبراهيم علوش، مرجع سبق ذكره.

2- انظر في هذا المضمون:

Todd, Shields &, Robert, Goide, The president and Congress as sources in Television News Coverage of national debt, (Polity, Vol (28), No (3), Spring 1999) p.p 401 – 410.

3- إكرام يوسف، الحوار المتمدن-العدد: 1737-17/11/2006

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=81093

- حقيقة دور اللوبي الصهيوني في الحياة السياسية الأمريكية: [1]

دخل اليهود للسيطرة على القرار السياسي الأمريكي حسب البعض: "فالدعم الأمريكي لدولة "إسرائيل" يتناقض مع المصالح القومية الأمريكية، ولا ينبع من اعتبارات أمريكية إستراتيجية، أو أخلاقية، بل من تغلغل اللوبي "الإسرائيلي" في أمريكا".

هذا هو جوهر الاستنتاج الخلافي الذي ذهبت إليه ورقة طويلة عن اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة وضعها البروفسوران " (ستيفن والت) من جامعة هارفارد، (وجون ميرشايمر) من جامعة شيكاغو الأمريكيتين"، وأثارت حولها الكثير من الجدال، وغضب أنصار "إسرائيل" في أمريكا، وصل إلى حد إعلان

1- وعبارة "اللوبي اليهودي الصهيوني" في الأدبيات العربية والغربية (في كثير من الأحيان) تشير إلى معنيين اثنين: الأول: اللوبي الصهيوني بالمعنى المحدَّد: تشير كلمة لوبي في هذا السياق إلى لجنة الشئون العامة الإسرائيلية الأمريكية (إيباك)، وهي من أهم جماعات الضغط. ومهمته، كما يدل اسمه، الضغط على المشرعين الأمريكيين لتأييد الدولة الصهيونية. ويتم ذلك بعدة سبل، من بينها تجميع الطاقات المختلفة للجمعيات اليهودية والصهيونية وتوجيه حركتها في اتجاه سياسات وأهداف محددة عادةً تخدم إسرائيل. كما أن اللوبي يحاول أيضاً أن يحوِّل قوة الأثرياء من أعضاء الجماعات اليهودية (وخصوصاً القادرين على تمويل الحملات الانتخابية)، وأعضاء الجماعات اليهودية على وجه العموم (أصحاب ما يُسمَّى «الصوت اليهودي») إلى أداة ضغط على صناع القرار في الولايات المتحدة، فيلوح بالمساعدات والأصوات التي يمكن أن يحصل المرشح عليها إن هو ساند الدولة الصهيونية والتي سيفقدها لا محالة إن لم يفعل، الثاني: اللوبي الصهيوني بالمعنى العام الشائع للكلمة: وهو إطار تنظيمي عام يعمل داخله عدد من الجمعيات والتنظيمات والهيئات اليهودية والصهيونية تنسق فيما بينها، من أهمها: مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الكبرى، والمؤتمر اليهودي العالمي، واللجنة اليهودية الأمريكية، والمؤتمر اليهودي الأمريكي، والمجلس الاستشاري القومي لعلاقات الجماعة اليهودية.

راجع في هذا الصدد: Lobby Jewish and Zionist,

http://library.sis.gov.ps/musairy/subject_info.asp?sub1=1%20&fld=6&sec=3%20&chp=2

الدكتور(ستيفن والت) عميد كلية كنيدي للسياسة في جامعة هارفارد استقالته اعتباراً من نهاية العام الدراسي في يونيه 2006. وكان اللوبي اليهودي قد بدأ بشن الحملات الإعلامية ضد كاتبي الورقة ليعود بعدها إلى قرار إغراقها بالتجاهل والنسيان[1].

وتمثلت أهم أرائهم حول التأكيد علي:

أن الكيان الصهيوني تلقى من المساعدات المالية ما لم تقدمه أمريكا يوماً لغيره خاصة منذ حرب أكتوبر عام1973م، ومنذ الحرب العالمية الثانية، أعطت أمريكا الكيان الصهيوني ما يعادل 140 مليار دولار، مع العلم أن المساعدات الأمريكية الخارجية تقدم عادة على أربع دفعات خلال العام، أما "إسرائيل" فتتلقاها في بداية السنة المالية دفعة واحدة مما يتيح لها أن تودعها في البنوك مقابل فائدة، مما يشكل مصدراً أخر للمساعدة. كما أن الكيان الصهيوني، على عكس غيره من متلقي المساعدات الأمريكية، غير مضطر لتبرير الطريقة التي ينفق فيها المساعدات الأمريكية، فهو يستطيع تحويل 25 بالمائة منها لموازنته الدفاعية تلقائياً، مما يمكنه من إنفاقها على المستعمرات، على الرغم من وجود شرط يمنع إنفاق أموال المساعدات الأمريكية على المستعمرات.

تقاسم أمريكا الكيان الصهيوني أخر منتجاتها العسكرية تطوراً، ولا تتردد بإعطائها معلومات استخبارية لا تقدمها لحلفائها في حلف الناتو، وتسارع لاستخدام حق النقض، أو الفيتو في مجلس الأمن الدولي لحمايتها من أية قرارات تنتقدها كما فعلت 32 مرة منذ عام 1982 مثلاً. وفي الحرب كما في المفاوضات السياسية، تلتزم الإدارة الأمريكية عامةً جانب الكيان الصهيوني. وقد اندفعت الإدارة الأمريكية لإغداق المساعدات العسكرية، والمالية على "إسرائيل" خلال حرب1973، ثم وقفت

1- نفس المرجع السابق.

إلى جانبها تفاوضياً منذ مؤتمر جنيف، مروراً بعملية أوسلو وملحقاتها، حتى يومنا الحاضر[1].

وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001، باتت تعتبر "إسرائيل" شريكاً فيما يسمى "الحرب على الإرهاب" بذريعة أن القوى والدول التي تهدد أمريكا بالإرهاب، وأسلحة الدمار الشامل هي نفسها التي تهدد "إسرائيل"، ولكن يرى مؤلفا الورقة "والت وميرشايمر" أن دعم أمريكا للكيان الصهيوني هو أحد أهم الأسباب لتعرض أمريكا للإرهاب، أي أن "إسرائيل" مسئولة إلى حدٍ بعيد عن تعرض أمريكا للآعمال الإرهابية، ناهيك عن إن المنظمات المعادية للكيان الصهيوني ليست معادية بالضرورة لأمريكا عسكرياً[2].

وهنا يذكر كاتبا الورقة بأن إسرائيل حليف غير موثوق، لا يتورع عن التجسس على أمريكا كما فعل أكثر من مرة، وعن تسريب معداتها الحساسة للصين مثلاً، أما الحجج "الأخلاقية" التي تساق في أمريكا لتبرير دعم "إسرائيل" فواهية أيضاً، فدولة العدو تقدم في أمريكا على أنها حملٌ ضعيف محاط بذئاب ينوون به الشر، ولكن العكس بالضبط هو الصحيح، حيث إن "إسرائيل" تتفوق على جيرانها تقليدياً، ونووياً، وتكنولوجياً، وأمنياً، وقد كان الأمر كذلك منذ حرب 1948.

و"إسرائيل" تقدم إعلامياً على أنها دولة ديمقراطية في محيطٍ من الديكتاتوريات، بينما هي في الواقع دولة تمارس أبشع أنواع العنصرية ضد العرب فيها. أما إن "إسرائيل" تستحق معاملة خاصة بذريعة الاضطهاد الذي تعرض له

1- John Mearsheimer, Stephen Walt, The Israel Lobby and U.S. Foreign Policy, (Middle East Policy, Vol (13), Issue (3). September 2006) p.p 29- 87.
2- John Mearsheimer, Stephen Walt, The Israel Lobby and U.S. Foreign Policy http://www.lrb.co.uk/v28/n06/mear01_.html

اليهود في الماضي، فيرى الكاتبان أن تأسيس "إسرائيل" أتى كرد تاريخي مناسب على ما تعرض له اليهود في الماضي في "المحرقة" مثلاً، وأنهم يستطيعون أن يشعروا بالأمان الآن في الوطن اليهودي، سوى أن ذلك سبب بعض الجرائم الجديدة ضد طرف ثالث بريء هم الفلسطينيون.

ويؤكد الكاتبان على اعترافهما بحق دولة العدو بالوجود، وتعاطفهما مع اليهود، سوى أنهما يعتقدان أن الحديث عن الخطر على وجود دولة "إسرائيل" مبالغ فيه، وأن الحقيقة اليوم هي أن "إسرائيل" هي التي ترفض الاعتراف بالحقوق الوطنية للفلسطينيين في الضفة، وغزة[1].

المهم... كل ما سبق يدل عند كاتبي الورقة على أن حجج المصلحة الإستراتيجية الأمريكية في "الشرق الأوسط" لا تفسر الدعم الأمريكي للكيان، ولا الذرائع الأخلاقية التي يسوقها الإعلام، فلا بد أن التفسير يكمن إذن في دور اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة، وفي قوته وسطوته. وهو ما يقضيان الثلاثة أرباع الباقية من ورقتهما في معالجته، مع حرص شديد على أن يظهرا بمظهر "العداء للسامية". ولكن لب الورقة أن "إسرائيل" تتحكم بالسياسة الخارجية الأمريكية من خلال مجموعة من المنظمات ومجموعات الضغط المؤثرة على الجهازين التشريعي والتنفيذي من جهة، ومن خلال تحكمها بمفردات الحوار السياسي المتعلق ب"إسرائيل" عبر وسائل الإعلام الرئيسية من جهة أخرى. ولكن أيضاً من خلال تحالفها مع الأصوليين المسيحيين المتصهينين الذين ينعمون بدورهم بوزنٍ وتأثير سياسيين كبيرين في الحياة الأمريكية، وهذا يستدعي الحديث عن الدور الذي تلعبه إيباك في الحياة السياسية الأمريكية[2].

1- ibid.

2- للتوسع في هذا الشأن راجع:

- إيباك: لجنة العلاقات الأمريكية-"الإسرائيلية" AIPAC.

تعد اللجنة الأمريكية الإسرائيلية للشئون العامة المعروفة باسم جماعة "إيباك" أشهر جماعات الضغط اليهودية، وواحدة من أقوى خمس جماعات ضغط في واشنطن، وتقول جماعة إيباك عن نفسها في موقعها الالكتروني أن دورها لا يتعدى تقديم المعلومات لصانعي القرار الأمريكيين، وتنفي ممارسة أي نوع من الضغوط على السياسيين الأمريكيين لحملهم على تأييد إسرائيل.

وتعد (إيباك) من أكبر مراكز النفوذ بالساحة السياسية الأمريكية. وهذا النفوذ ليست محدودة للعاصمة الأمريكية، فقوة المنظمة قائمة على نشاطاها الجاري بأنحاء الولايات المتحدة حيث تتمتع اللجنة بالعديد من المكاتب المحلية خارج مدينة واشنطن. ولا شك أن في (إيباك) تتمثل كل العناصر التي تجعل من أي منظمة رمزا لقمة التنظيم السياسي الناجح بالولايات المتحدة. وما هي نتيجة هذا التنظيم[1].

منظمة إيباك[2]:

أسس منظمة إيباك السيد سي كينين عام 1951 وكان أسم المنظمة في مرحلة التأسيس لجنة العلاقات الأمريكية- الصهيونية. ولم يجد مؤيدي إسرائيل في تلك الفترة

John Mearsheimer, Stephen Walt, The Israel Lobby and U.S. Foreign Policy, (United States, Farrah, Strauss, and Giroux, August 2007),
http://en.wikipedia.org/wiki/The_Israel_Lobby_and_U.S._Foreign_Policy

1- مؤتمر آيباك أقوى جماعة ضغط تتحكم بالسياسة الخارجية الأمريكية،
http://www.annabaa.org/nbanews/55/042.htm

2- راجع: مؤتمر آيباك أقوى جماعة ضغط تتحكم بالسياسة الخارجية الأمريكية، مرجع سبق ذكره ، إدوارد تينفان، ترجمة: حسن عبد ربه المصري، اللوبي القوة السياسية اليهودية والسياسة الخارجية الأمريكية، المشروع القومي للترجمة: العدد 495، (المجلس الاعلي للثقافة، القاهرة، 2003)، ص245-278.

تعاون من وزارة الخارجية الأمريكية لتقديم المعونات للدولة الجديدة فكان من اللازم أقناع أعضاء الكونغرس الأمريكي بدعم إسرائيل من خلال المساعدات الخارجية التي تقدم بموافقة أعضاء الهيئة التشريعية. وشهد عام 1967 ارتفاعا حادا في نشاط إيباك حيث استطاعت المؤسسة جذب انتباه المجتمع السياسي الأمريكي لنجاح الدولة الإسرائيلية في هزيمة الجيوش العربية، وبالفعل استجاب أعضاء الساحة السياسية ونضجت العلاقات الأمريكية–الإسرائيلية بشكل كبير خلال هذه الفترة. ونجحت إيباك والمنظمات المماثلة في إقناع السياسيين الأمريكيين بأن إسرائيل خير حليف للولايات المتحدة بالمنطقة نظرا لقوتها العسكرية ولممارستها سياسة ديمقراطية عكس معظم الأنظمة الأخرى بالمنطقة.

وكانت فترة رئاسة ريجان عهد التطور الذهبي لإيباك حيث ارتفع عدد أعضائها من 8,000 إلى 50,000 عضو بين 1981 و1993. وازدادت الميزانية السنوية للمنظمة من مليون دولار إلى 15 مليون دولار في نفس الفترة (حيث أن معظم التمويل يأتي من التجمعات اليهودية الأمريكية إما من خلال التبرعات وأما من خلال رسوم الاشتراكات ومبيعات منشورات المنظمة. ولذلك دعم صعود الوجهة السياسية للمنظمة مواردها المالية). ويقال إن إيباك لعبت دورا كبيرا في الثمانينات في أقناع أعضاء الكونغرس بالموافقة على مساعدة سنوية لإسرائيل قيمتها 3 مليار دولار. ومع هذا التوسع دعمت إيباك إنشاء "think tank " (مركز أبحاث) مشهور وهو معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى Washington Institute for Near East Policy عام 1985. وكان الهدف الأصلي من تأسيس هذا المعهد هو نشر الأبحاث المؤيدة للموقف الإسرائيلي والداعمة لأمن الدولة.

لإيباك اليوم حوالي مائة ألف عضو بأنحاء الولايات المتحدة. وتصرح المنظمة من خلال موقعها الاليكتروني بأن مقابلات إيباك مع أعضاء الكونغرس

الأمريكي تصل إلى ألفي مقابلة في السنة الواحدة وتنتج عنها عادة مائة تشريع محاب لإسرائيل على حد تعبير الموقع. وكما ذكرنا للمنظمة مكاتب إقليمية عديدة خارج نطاق العاصمة الأمريكية. وتقدر قيمة ميزانية إيباك السنوية بـ40 مليون دولار. وتقول إيباك إن أهدافها الحالية تتركز على النقاط التالية:

- منع إيران من الاستحواذ على الأسلحة النووية
- دعم إسرائيل وتأمينها
- الدفاع عن إسرائيل من أخطار الغد
- تحضير جيل جديد من القيادات الداعمة لإسرائيل
- توعية الكونغرس عن العلاقات الأمريكية–الإسرائيلية

– مدي تأثير إيباك:

توصف (إيباك) بأنها رأس حربة اللوبي الصهيوني في الكونجرس الأمريكي التي تستطيع من خلال علاقاتها، وأموالها أن تعاقب من يعارض "إسرائيل" وأن تكافئ من يؤيدها، وهي من أقوى مجموعات الضغط المنظمة في واشنطن. وهو مجرد مثال أخر على دور اللوبي الصهيوني في الحياة السياسية الأمريكية الذي يؤثر أيضاً بالانتخابات الرئاسية الأمريكية وعملية التعيين في الوظائف العليا في الدولة، خاصة تلك التي تمت بصلة للمنطقة العربية، والذي يتخلل مراكز الأبحاث والدراسات الرئيسية التي تسهم بصنع القرار في واشنطن، ناهيك عن العالم الأكاديمي في أمريكا برمته. وحسب كاتبي الورقة، باختصار، فإن مجمل العداء الأمريكي للفلسطينيين والعرب والمسلمين، حيث وقع، يحدث بسبب هيمنة اللوبي اليهودي على القرار

السياسي في واشنطن، وليس بسبب أي عداء أصيل من لدن الإدارة الأمريكية للفلسطينيين، أو العراق، أو سوريا، أو إيران، أو غيرها[1].

مع كل العواصف السياسية يبقى مؤتمر منظمة (إيباك) أحد أهم الأنشطة التي تقوم بها أي جماعة ضغط بصورة سنوية على الساحة الأمريكية. وهذا الحدث يعتبر من أكبر التجمعات لكبار شخصيات المجتمع بواشنطن حيث ينضم إلى هذا المؤتمر زعماء الكونجرس، وأهم شخصيات البيت الأبيض.

فقد جاء مؤتمر أهم منظمات اللوبي الإسرائيلي AIPAC آيباك (اللجنة الأمريكية الإسرائيلية للشئون العامة) من (الأحد 6 مارس–الثلاثاء 8 مارس) عام 2006 وسط حشد هائل من قضايا جديدة اختلف معها المزاج العام للمؤتمر عما سبقه من مؤتمرات، ففوز منظمة حماس بالانتخابات البرلمانية الفلسطينية الأخيرة وتطورات الملف النووي الإيراني السريعة، إضافة إلى قرب موعد إجراء الانتخابات الإسرائيلية... ناهيك عن انتخابات التجديد النصفي بالكونجرس بعد عدة شهور وتدهور الأوضاع بالعراق جعل من أجندة مؤتمر هذا العام مليئة بالمناقشات الهامة[2].

1- انظر في هذا المضمون:

Hojnack, Marie & others, organized interests and the decision of whom to lobby in congress, (The American Political Review, Vol (92), No(4), Dec, 1998) p.p 775 – 790

2- انظر في هذا المضمون:

Thomas,Holyoke, Choosing Battle rounds : Interest group Lobbying across Multiple venues (Political Research Quarterly, Vol (56), No (3), Sep 2003), p.p 325 – 336.

مؤتمر آيباك 2006:

- مؤتمر 2006 هو الأكبر في تاريخ منظمة (إيباك)، وهو الأكبر بين مؤتمرات الجماعات المناصرة لإسرائيل في الولايات المتحدة.
- حضر أكثر من نصف أعضاء مجلي الشيوخ المائة وأكثر من ثلث أعضاء مجلس النواب ال435، وهو أكبر عدد من أعضاء الكونجرس يحضرون نفس الحدث (فيما عدا الجلسة المشتركة الكونجرس بمجلسيه).
- حضر مؤتمر هذا العام أكثر من 5000 شخص، وذهب 4500 منهم للكونغرس من أجل حشد التأييد لإسرائيل في آخر أيام المؤتمر.
- عشاء المؤتمر هو أكبر عشاء عمل (يجلس فيه الحاضرون) يعقد في العاصمة الأمريكية.
- حضر المؤتمر أكثر من 1100 طالب يمثلون 350 جامعة من الولايات الأمريكية الخمسين.
- أكثر من 120 طالب من أعضاء الاتحادات الطلابية في الجامعات المختلفة حضروا مؤتمر هذا العام.
- حضر المؤتمر أيضا أكثر من 130 طالبا من 41 جامعة مسيحية وجامعات أفريقية أمريكية
- حضر أيضا أكثر من 200 طالب بالمدارس الثانوية من 30 ولاية أمريكية.
- حضر أكثر من 100 طالب من طلاب الدراسات العليا من 55 جامعة يمثلون 27 ولاية أمريكية.
- حضر كذلك 60 أستاذا جامعيا من25 جامعة تمثل 16 ولاية أمريكية.
- شغل المؤتمر جميع غرف 10 فنادق من فنادق العاصمة الأمريكية واشنطن.

– بالنسبة لنصف عدد الحضور هذا هو مؤتمر (إيباك) الأول الذي يحضرونه[1].

وذكر موقع تقرير واشنطن أنه خلال أيام المؤتمر الثلاثة تحدث أهم السياسيين الأمريكيين وكذلك بعض الطامحين في اعتلاء سدة البيت الأبيض عام 2008 مثل السيناتور (جون كاري) والسيناتور السابق (جون إدواردز) وحاكم ولاية فيرجينيا (مارك وارنر) وهم جميعهم من الحزب الديمقراطي، مقابل نائب الرئيس (ديك تشيني)، والسيناتور (بيل فرست) زعيم الجمهوريين بمجلس الشيوخ (ونوت غينغريتش) الزعيم السابق لمجلس النواب والسيناتور (سام برونباك) والسيناتور (جورج ألان) من ولاية فيرجينيا من الحزب الجمهوري. وأعرض هنا لأهم ما ذكره المتحدثون الرئيسيون ماذا قال نائب الرئيس الأمريكي (ديك تشيني) "عدونا لديه نظام عقائدي –وقد رأينا أمثلة في حكم نظام طالبان– وهم يريدون أن يفرضوا نظاما ديكتاتوريا يعيش فيها الخوف، ويعيش فيها كل رجل، وإمرة، وطفل، في خوف، ويطيعون بصورة مطلقة هذه الأيديولوجية التي تدعم الكره، وترفض هذه العقيدة السماحة، وتنكر حرية الضمير، وتطالب النساء بأن يكونوا على هامش المجتمع. الحرب على الإرهاب هي حرب ضد الشر. والنصر في هذه الحرب سيكون نصرا للرجال، والنساء من كل الديانات."[2].

1- مؤتمر آيباك أقوى جماعة ضغط تتحكم بالسياسة الخارجية الأمريكية، مرجع سبق ذكره.

2– وأضاف تشيني "أن النظام الحاكم في إيران يعارض المجتمع الدولي، باستمرار طموحاته النووية، وبالطبع هذا الموضوع قد يعرض قريبا على مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وعلى النظام الإيراني معرفة أن تمسكه بموقفه الحالي يدعو الجماعة الدولية للتعامل القوي مع الإيرانيين، والولايات المتحدة تحتفظ بكل البدائل في كيفية الرد على السلوك الإيراني غير المسئول. ونحن ننضم للدول الأخرى في توجيه رسالة للنظام الإيراني بأننا لن نسمح لإيران بالحصول على أسلحة نووية."

وقال السفير الأمريكي لدى الأمم المتحدة جون بولتون "أن الولايات المتحدة ستستخدم كل الوسائل التي تملكها من أجل إيقاف التهديد النووي الإيراني، وكلما تم تأجيل مواجهة التهديد الإيراني

كلما ازدادت صعوبة حل النزاع" وأضاف " أن فشل مجلس الأمن الدولي في العمل ضد إيران سيكون مؤشر على عدم جدوى وفعالية ميثاق الأمم المتحدة، ومجلس الأمن يجب أن لا يفشل في أخذ قرارات مناسبة في توقيت جيد من أجل تجنب الإضرار بصورة وفعالية المجلس."

وقال بولتون "من المهم ملاحظة ازدياد عدد الدول التي تشير إلى استخدام العقوبات ضد إيران في مناقشاتهم. والنظام الإيراني ينبغي أن يدرك أن استمرار سيره في اتجاه ضد الجماعة الدولية سيكون لع عواقب وخيمة."

وقال جون إدواردز المرشح الديمقراطي السابق لمنصب نائب الرئيس "يجب أن نعمق علاقاتنا الاقتصادية ونقوي التعاون العسكري من أجل أن تحتفظ إسرائيل بتفوق مطلق. وهذا يعني أن ندعم علاقاتنا الدبلوماسية من أجل أن نقف معا ضد هؤلاء الذين يحاولون استخدام بعض المؤسسات الدولية لعزل إسرائيل ومعاقبتها"

وأضاف إدواردز "يجب أن نفكر بأساليب جديدة من أجل أن نربط إسرائيل بأحدث ما لدينا من تكنولوجيا وأن نربط إسرائيل بمؤسساتنا الأمنية الناجحة؟ على سبيل المثال أنا أعتقد بضرورة بحث سبل تطوير علاقة إسرائيل مع الناتو NATO ومن الممكن أن تصبح عضوا كاملا يوما ما، والناتو هو أعظم تحالف عسكري ديمقراطي في العالم اليوم".

وقال زعيم الأغلبية الجمهورية بمجلس النواب جون بونير: "إن للولايات المتحدة وإسرائيل علاقات خاصة مميزة نابعة من التزامنا بالديمقراطية والحرية والسلام، وأنا كزعيم جديد للأغلبية الجمهورية بمجلس النواب أستطيع أن أؤكد لكم أنه تحت قيادتي لن يصدر أي تشريع يمكن أن يعتبر ضد إسرائيل في مجلس النواب."

وقال "إن إسرائيل كصديق فإن الولايات المتحدة تدرك حساسية وطبيعة قضية الأمن لإسرائيل الظروف السياسية المحيطة بهذا الموضوع، ومع الإدراك القوي لهذا القضية فنحن نضمن استمرار التحالف بين الدولتين العظيمتين."

وبخصوص حماس ذكر بونير " وحتى تغير حماس مواقفها، وتفكك شبكاتها الإرهابية، وتوافق على العمل نحو حل سلمي مع إسرائيل، لن تذهب أي من أموال دافعي الضرائب الأمريكيين لحكومة حماس الفلسطينية."

وبنظرة سريعة على تاريخ عمل تلك المنظمة –التي وصفتها مجلة "فورتشن" بأنها واحدة من أهم خمس جماعات ضغط في أمريكا كلها– سنصل إلى نتيجة مفادها أن النفوذ الذي تمتلكه إيباك داخل الحياة السياسية الأمريكية لم يكن لأنها مجرد جماعة ضغط صهيونية فاعلة داخل الولايات المتحدة، وإنما لكونها العمود الفقري، والقطب المركزي لجميع المنظمات الصهيونية الموجودة في هذا البلد، والناشطة في مختلف المجالات، الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والعسكرية، التي تتحرك وفق الأولويات، والأدوار التي تحددها وترسمها إيباك لتحقيق عدة أهداف رئيسية، هي: ضمان تقديم مساعدات مالية أمريكية لإسرائيل تفوق أي مساعدات تقدم لدول أخرى، وتوفير حماية دبلوماسية غير مشروطة لتل أبيب في الأمم المتحدة والمحافل الدولية الأخرى، والدفاع عنها ضد التهديدات في الحروب المستقبلية، وإعداد أجيال أمريكية جديدة تؤيدها في المستقبل.

ولم يأت هذا الدور المركزي والمهيمن لـ "إيباك" من فراغ، وإنما نتيجة لتفاعل وتشابك عدة عوامل موضوعية، لعل أبرزها:

- الإمكانات المادية والمعنوية التي يمتلكها التيار الصهيوني داخل المجتمع الأمريكي مقابل غياب، أو ضعف التأثير العربي والإسلامي.
- الحرية الممنوحة لجماعات الضغط الأمريكية.
- المصالح المشتركة بين "إسرائيل" والولايات المتحدة.
- البعد الديني المؤثر في تركيبة المجتمع الأمريكي والمتمثل فيما بات يعرف باسم "الصهيونية المسيحية" التي يمثلها بعض الطوائف المسيحية – التي تشكل ثلث سكان

الولايات المتحدة – التي ترى في دعم "إسرائيل" وضمان قوتها جزءًا أساسيًا من معتقداتها الدينية[1].

- امتلاك "إيباك" قدرات وإمكانات لم تتوافر لغيرها من المنظمات الصهيونية الأخرى، فميزانيتها تقدر بمليارات الدولارات، ويتجاوز عدد أعضائها 65 ألف شخص غالبيتهم من العناصر السياسية الفعالة في مختلف الولايات الخمسين في أمريكا، كما ترتبط إدارتها بشبكة واسعة ومعقدة من العلاقات والمصالح مع المئات من أعضاء الكونجرس الأمريكي والإدارة الأمريكية ومجالس المحافظات والشخصيات المحلية والأحزاب والقوى والمنظمات والأفراد والجماعات الأخرى التي يتشكل منها النسيج الاجتماعي الأمريكي، حتى تحولت إلى مركز لصياغة القرارات في كل القضايا التي تخص "إسرائيل" ومنطقة الشرق الأوسط في السياسة الخارجية الأمريكية[2].

كما تمتلك (إيباك) شبكة واسعة من لجان العمل السياسية المحلية، التي بلغ عددها حتى عام 2002م أكثر من 126 لجنة في مختلف الولايات الأمريكية، ومهمتها الأساسية تتمثل في تنسيق الجهود لدعم المرشحين المؤيدين لإسرائيل في الانتخابات الفيدرالية، كما تمتلك ما لا يقل عن 50 لجنة عمل سياسي تمنح المرشحين الذين يواجهون تحديات انتخابية في دوائرهم أموالاً تبلغ نحو نصف مليون دولار بما يكفي المرشح لتغطية نفقات أوقات الدعاية الانتخابية التليفزيونية، وتكفي الإشارة في هذا

1- انظر في هذا المضمون:

Jhorpe, Jr, Notes of Bit Player in the Israeli – Palestinian Conflict, (Journal of Palestinian Studies, Vol (23), No(3), Spring, 1994), p.p 41 – 52.

2- كميل منصور، الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل..العروة الأوثق، (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1996)، ص 294 : 299 .

الصدد إلى أنه في انتخابات عام 2002م ساعدت (إيباك) في جمع 6.5 ملايين دولار لمساعدة المرشحين المفضلين لديها من الحزبين الجمهوري، والديمقراطي.

ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل يمتد أيضًا إلى مجالات التنشئة السياسية، حيث تولي (إيباك) أهمية خاصة بشباب الجامعات بغية إيجاد جيل جديد من الناشطين السياسيين الموالين لإسرائيل، والمعادين للعرب والمسلمين، وذلك من خلال الاهتمام بما يكتب في "صحيفة الطلبة"، وتنظيم الدورات التدريبية والتعليمية التي تستهدف هذه الفئة من المجتمع الأمريكي، ومن أبرزها: "برنامج تنمية الزعامة السياسية" الذي بدأ عام 1980م واستقطب أكثر من 5 آلاف طالب وطالبة، ويتضمن تنظيم العديد من الدورات التدريبية في جامعات وكليات أمريكية تتوزع على خمسين ولاية[1].

وهناك أيضًا المعسكر الصيفي لطلاب الجامعات والمدارس العليا الذي تنظمه (إيباك) سنويًا، وتستقطب من خلاله العشرات من الطلاب الذين يتحولون في المستقبل إلى مدافعين عن السياسات الإسرائيلية داخل أمريكا وخارجها بعد أن تم تلقينهم كل المعلومات بشأن "إسرائيل" وصراعها مع العرب من وجهة النظر الإسرائيلية، الأمر الذي جعل من «إسرائيل» قضية أمريكية داخلية تحظى باهتمام ودعم غالبية الشعب الأمريكي.

ولا يتوقف طموح (إيباك) عند إيصال مرشحيها إلى الكونجرس، أو الإدارة الأمريكية، بل يتسع ليشمل أيضًا التحرك داخل مؤسسات الدولة المختلفة لكسب أصدقاء ومؤيدين جدد من خلال شرح وجهة النظر الإسرائيلية وتحسين صورة تل أبيب. تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى قيام (إيباك) والمؤسسات التابعة لها بتنظيم

1- Lobby Jewish and Zionist, op. cit

جولات سنوية لأعضاء الكونجرس وموظفيهم إلى "إسرائيل" بهدف تعزيز العلاقات بين الزعماء السياسيين في كلا البلدين[1].

وفي المقابل، تستخدم (إيباك) أساليب شتى في تشويه الخصوم والضغط عليهم مستغلة في ذلك سيطرة اللوبي اليهودي على أجهزة الإعلام الأمريكية التي عادة ما تشكل توجهات الرأي العام داخل الولايات المتحدة، ولذا فإنها تكرس جانبًا مهمًا من نشاطها لرصد جميع الآراء والحملات المضادة للاحتلال الإسرائيلي وسياساته والإسراع في الرد عليها، وذلك على ثلاثة محاور رئيسية:

– أولها: أعضاء الكونجرس، وهم أكثر تأثرًا بالضغط الجماهيري والإعلامي الداخلي، ولذا تفضل اللجنة الأمريكية– الإسرائيلية للشؤون العامة أن تمارس ضغوطها على الكونجرس باعتباره أقصر وأسرع الطرائق لاستصدار التشريعات والقوانين المعادية للعرب والمؤيدة لإسرائيل، فهناك قاعدة سياسية متعارف عليها داخل دوائر صنع القرار في واشنطن مفادها: "أن المساندة من جانب اللوبي اليهودي تمثل عنصرًا ضروريًا للنجاح في أي انتخابات رئاسية، أو تشريعية، بينما المعارضة العلنية لإسرائيل تساوي الانتحار السياسي"، لهذا تسعى كل إدارة أمريكية إلى خطب ود اللوبي اليهودي وعلى رأسه منظمة (إيباك) وتنفيذ مطالبه التي هي في الأساس مطالب "إسرائيل"، الأمر الذي يفسر نجاح تل أبيب في فرض أجندتها السياسية على واشنطن وضمان حصولها على مساعدات أمريكية سنوية تقدر بثلاثة مليارات دولار[2].

1– كميل منصور، مرجع سبق ذكره، ص 308 : 311، الإيباك.. بوابة "إسرائيل" إلى الولايات المتحدة الأمريكية، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، صحيفة أخبار الخليج البحرينية 2005/6/30، المركز الفلسطيني للإعلام،

http://www.palestine-info.info/arabic/terror/sijil/2005/bwabah.htm

2– كميل منصور، مرجع سبق ذكره، ص 299 : 303.

– ثانيها: مجال العمل الصحفي، حيث تخصص (إيباك) العديد من الخبراء، والصحفيين، وكتاب المقالات لمراجعة المئات من المجلات، والصحف، والخطب، والتقارير اليومية التي ترد من الولايات الخمسين في أمريكا لتحليل الأحداث، والاتجاهات، والآراء، ومن ثم الرد، والتشهير، وملاحقة كل من يكتب أمرًا ضد "إسرائيل".

– ثالثها: الجامعات الأمريكية، التي تحظى باهتمام خاص من (إيباك) ليس بهدف استقطاب كوادر شابة جديدة فحسب، وإنما لوأد أي ميول جديدة معادية للسياسات الإسرائيلية قد تنشأ في الأوساط الجامعية، سواء على مستوى المحاضرين، أو الطلبة، مستخدمة في ذلك العديد من الوسائل غير المشروعة من قبيل الترهيب، أو الترغيب.

وبصفة عامة، أحدث استسلام المسئولين الأمريكيين لإغراءات وتهديدات اللوبي اليهودي تحولاً خطيرًا في طبيعة العلاقة بين واشنطن، وتل أبيب، فبعد أن كانت اللجنة الإسرائيلية–الأمريكية للشؤون العامة «إيباك» بمثابة بوابة "إسرائيل" الرئيسية للنفاذ إلى الولايات المتحدة، باتت اليوم بوابة الأمريكيين الرئيسية للدخول إلى البيت الأبيض، أو الكابيتول[1].

يبدو أن اللجنة الأمريكية–الإسرائيلية للشؤون العامة، والمعروفة اختصارًا بـ"الإيباك"، لم تعد مجرد أبرز وأهم أذرع اللوبي اليهودي داخل الولايات المتحدة فحسب، بل باتت توصف بأنها " دولة داخل دولة" بعد أن اختطفت النظام السياسي الأمريكي من خلال دفع شخصيات مثل مارتن إنديك، ودينس روس، ودوجلاس فيث، وجوزيف ليبرمان، ونيوت جنجريتش، وغيرهم إلى مواقع صنع القرار داخل الإدارة الأمريكية وداخل الكونجرس بصفة خاصة، حتى باتت هذه المنظمة تمتلك القدرة على

1– المرجع السابق ، 304 ، 308.

التحكم في مجريات الحياة السياسية الأمريكية بما يخدم توجهاتها وأهدافها، رغم كل ما يثار من شكوك واتهامات حول علاقاتها المشبوهة ب"إسرائيل"، التي أكدتها سلسلة من الفضائح، كان آخرها: قضية اعتقال" لاري فرانكلين" المحلل بالبنتاجون الذي نقل معلومات مهمة وخطيرة عن موقف القوات الأمريكية في العراق لإسرائيل عبر مسئولين بمنظمة الإيباك.

ففي مشهد استعراضي للقوة والنفوذ، نجح القائمون على المنظمة المذكورة في حشد أكثر من 5 آلاف مؤيد لإسرائيل يتقدمهم رئيس الوزراء الإسرائيلي (أرييل شارون) ووزيرة الخارجية الأمريكية (كونداليزا رايس) والعشرات من أعضاء الكونجرس لحضور المؤتمر السنوي للمنظمة المنعقد في الثالث والعشرين من شهر مايو 2005م وهو أكبر عدد لحضور مؤتمرات تلك المنظمة التي تأسست عام 1951م. ورغم الأزمة السياسية التي كانت -ولا تزال- تمر بها العلاقات الإسرائيلية-الأمريكية بسبب عمليات التجسس التي تكتشف من وقت لآخر على الولايات المتحدة من جانب "إسرائيل"، والخلاف بين تل أبيب، وواشنطن حول الصفقات العسكرية الإسرائيلية لكل من الصين، والهند، فإن المشاركين في المؤتمر تسابقوا على كسب ود «إيباك» واللوبي اليهودي من خلال: إبداء دعمهم المطلق لإسرائيل، والتعهد بضمان تفوقها النوعي في شتى المجالات على كل جيرانها مجتمعين، والعمل على احتواء أعداء "إسرائيل" والسعي الدؤوب لإسقاطهم، أو تبديل أيديولوجياتهم، واستراتيجياتهم، وكأن لسان حال المؤتمر يقول: إن العلاقات الأمريكية-الإسرائيلية أكبر من أي اعتبارات أخرى حتى إن كانت المصلحة الوطنية الأمريكية ذاتها.

وضمن هذا السياق، اختار شارون هذا المؤتمر – الذي اعتبرته صحيفة "هاآرتس" الإسرائيلية يوم 2005/5/22م أنه "أكبر منتديات اليهود في العاصمة

الأمريكية"–ليعلن فيه رؤيته، أو السيناريو الكامل الذي سيقوم بتنفيذه في المرحلة القادمة والمتعلق بالجانب الفلسطيني، وهو السيناريو الذي يختلف كليًا مع الطرح الأمريكي ولا يتفق معه سوى فيما يتصل بتطبيق الوعود الأمريكية التي منحها الرئيس بوش لشارون في زيارته خلال العام الماضي 2004م، خاصة أنه يقوم على لاءات عدة، هي: لا للتفاوض حول القدس، لا لتفكيك المستوطنات الكبرى في الضفة الغربية، لا لعودة اللاجئين الفلسطينيين، لا للانسحاب إلى حدود الرابع من يونيو عام 1967م. الأمر الذي أثار العديد من علامات الاستفهام حول هوية تلك المنظمة (إيباك) التي اختارها (شارون) ليعلن فيها وبين أعضائها تحديه للمطالب الأمريكية ذاتها.

– تقييم للورقة التي قدمها كل من جون مارشايمر وستيفن والت حول اللوبي اليهودي:

لا بد من التأكيد أن الحديث عن لوبي يهودي في الولايات المتحدة ليس ضرباً من الخيال، وثمة دلائل إحصائية وسياسية لا تعد ولا تحصى على وجود وقوة ذلك اللوبي، تصل كلها إلى نتيجة واحدة هي أن اليهود يتصرفون سياسياً ككتلة منظمة مدركة لذاتها، وأن تواجدهم في المفاصل الحساسة لمجتمع السياسة، والاقتصاد، والثقافة، في أمريكا يتجاوز نسبتهم من السكان بما لا يقاس. فهم اثنان إلى ثلاثة بالمئة من السكان، ولكنهم أكثر من ذلك بكثير بين أصحاب البليونيرات أو صناع القرار السياسي أو مديري المؤسسات الإعلامية، والثقافية الكبرى.

ولكن هنا نجد نقطة الضعف الأولى في تحليل ورقة البرفسوران(والت وميرشايمر). فهما يوهمان القارئ، أو يتوهمان أن قوة اللوبي اليهودي تنبع من مجموعات الضغط المنظمة التي تمارس تأثيرها في واشنطن على الجهازين التنفيذي،

والتشريعي هناك، زائد النفوذ اليهودي في المؤسسات الإعلامية والثقافية، وكأنه لا توجد إمبريالية، وأن أمريكا مغلوبٌ على أمرها كمؤسسة حاكمة[1].

ولكن تبقى مثل هذه النظرة تبسيطية إلى حد السخافة، حتى لو لم ننكر، بل أكدنا، وجود مثل التأثير اليهودي عبر مؤسسات الضغط، والإعلام، والعالم الأكاديمي. فالأساس في قوة اللوبي اليهودي تبقى القوة الاقتصادية اليهودية التي تشكل مفتاحاً ضرورياً لفهم كل ظاهرة الدور اليهودي في الحياة السياسية الأمريكية.

إذآ القوة اليهودية–الصهيونية في أمريكا لا تتلخص فقط في إيباك أو اللوبي الصهيوني في الكونجرس الأمريكي، بل أن هذا اللوبي نفسه ليس سوى أحد الأجزاء الأوضح نسبياً في ظاهرة أكبر بكثير هي ظاهرة القوة اليهودية في الولايات المتحدة الأمريكية[2].

بيد أن القوة اليهودية الصهيونية ليست مقتصرة على وسائل الإعلام والترفيه فحسب.، فالمال اليهودي تركز تقليدياً في القطاعات غير المنتجة، لا في الصناعات الثقيلة مثل صناعة السيارات مثلاً، أو في البناء، أو الفولاذ، بل في المصارف، والتمويل، والأسهم، والسندات، والعملات الصعبة. وبعد أن فك الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون ارتباط الدولار بالذهب عام 1973، ازدهر رأس المال المضارب، مما دفع بالمصالح اليهودية إلى الأمام قطاعاً بعد قطاع في الاقتصاد المتعولم، والمضارب بتسارع كبير في الثمانينات والتسعينات.

فاليوم لا يتمثل النفوذ اليهودي–الصهيوني ببساطة بمجموعة خبراء العلاقات العامة اليهود القادرين على التحدث بلباقة، على ظن البعض، الذين يدعون نواب الكونجرس إلى الغداء ويقدمون لهم رحلات مجانية إلى فلسطين المحتلة. بل أن هذا

1– إبراهيم علوش، مرجع سبق ذكره.

2- John Mearsheimer, Stephen Walt, The Israel Lobby and U.S.Foreign, op.cit.

النفوذ اليوم موجودٌ كما نعلم داخل البيت الأبيض ووزارة الدفاع كما لم يوجد من قبل، وهي الظاهرة التي أفصحت عن نفسها في ظل بيل كلينتون، ولكنها أيضاً الظاهرة التي تفاقمت في ظل الرئيس الحالي بوش الابن. والمسئولون الأمريكيون مثل ريتشارد بيرل وبول ولفوويتز ودوغلاس فيث وغيرهم ليسوا أعضاءً في اللوبي اليهودي، بل هم أعضاء كاملوا العضوية في الحلقة الداخلية التي تصنع السياسة في واشنطن، وهم صهاينة إلى درجة أنهم كانوا مستشاري نتنياهو في الوقت نفسه الذي عملوا فيه في الحكومة الأمريكية[1].

بالتالي، لا ننكر العلاقة الخاصة جداً ما بين أمريكا، والكيان الصهيوني، ولكن سبب دعم الإمبريالية في أمريكا، وفي أوروبا قبلها، للحركة الصهيونية يعود لتقاطع المصالح بين الطرفين، لا بسبب العلاقات العامة الذكية للوبي الصهيوني، حتى لو افترضنا جدلاً عدم وجود قوة اقتصادية يهودية متميزة في العالم، فأوروبا الاستعمارية رأت من مصلحتها أن تنشأ دولة الكيان الصهيوني في أواسط القرن التاسع عشر لمنع قيام الوحدة العربية، والإمبريالية ما زالت مستمرة بدعم الكيان الصهيوني لنفس السبب: تقاطع المصالح والحاجة الإمبريالية–الصهيونية المشتركة لإبقاء الوطن العربي ضعيفاً ومجزءاً. وشتان ما بين هذا الموقع، وموقع العرب،، والمسلمين الأمريكيين الذين يضرون بالمصالح الإمبريالية في الهيمنة على موارد وجغرافية المنطقة العربية بقدر ما ينجحون في عملهم لتحرير فلسطين وتوحيد الوطن العربي[2].

1- John Mearsheimer, Stephen Walt, The Israel Lobby and U.S. Foreign Policy, Middle East Policy, op cit

2– إبراهيم علوش، مرجع سبق ذكره

فأراء والت، ميرشايمر، بقدر ما تحويه من حقائق مهمة حول اللوبي اليهودي الموجود فعلاً ودوره، تتجاهل حقيقة أن ذلك اللوبي يبقى جزءاً لا يتجزأ من المؤسسة الحاكمة الأمريكية، ويمارس دوره بتلك الصفة، وليس من خارج تلك المؤسسة الحاكمة[1].

يهتم السياسيون في الولايات المتحدة على نحو مطرد بمصالح الشركات والمصالح التجارية وليس بمصالح الشعوب. ولا تخدم الديمقراطية بالضرورة مصالح الشعب بل تخدم مصالح الذين يدفعون الأموال للسياسيين. والشركات هي التي تدفع الأموال للساسة، لأنها تملك الأموال الطائلة، وهو أمر يحدث على وجه الخصوص في الولايات المتحدة. وفي كتابه "من الذي ينبغي له إبلاغ الناس خيانة الديمقراطية الأمريكية" وهو كتاب أحدث ضجة كبرى، يقول وليام جرايدر "أن المال بالنسبة لكثير من الناس يفسر كل شيء عن أسباب معاناة الديمقراطية من المتاعب".

ويتفق آخرون مع جرايدر، ويقول بول هوكن، وهو مستشار بارز في مجال الأعمال"أن المال الآن يوجد البيئة التي تتم فيها صياغة الحجج وسماع الأصوات واتخاذ القرارات. ويحدد المال الجهة التي يستمع إليها الساسة، ويشتري المال الوصول إلى السياسيين "ووصل تفاقم أزمة الديمقراطية الأمريكية إلى حد وجود أزمة في الثقة العامة في الحكومة الأمريكية. وكشفت الاستطلاعات التي أجريت مؤخراً أن حوالي ثلثي الأمريكيين" يعتقدون جماعات الضغط الذين يحرصون على خدمة مصالح عملائهم[2].

وعلى سبيل المثال، وخلال عقد الثمانينات وحده من القرن الماضي، تضاعف عدد أعضاء جماعات الضغط المسجلين في واشنطن أربع مرات. وأدى

1- إكرام يوسف، مرجع سبق ذكره.
2- مايكل بارنتي ، مرجع سبق ذكره ، ص 32 – 35.

الاتساع الهائل في نفوذ الشركات إلى ظهور شارع "ك" الشهير الذي يوجد فيه كثير من أعضاء جماعات الضغط. وتنفق الشركات في الوقت الحاضر أكثر من 1،5 مليار دولار للتأثير في السياسيين في كل سنة، ويوجد أكثر من 17،000 عضو جماعة ضغط ومسئول علاقات عامة في واشنطن. ونحن نعلم انه عندما تولت إدارة بوش السلطة جلبت معها عدداً غير مسبوق من أعضاء جماعات الضغط والمسئولين التنفيذيين من شركات كبرى. ومن بين أولئك، على سبيل المثال لا الحصر، رئيس موظفي البيت الأبيض اندرو كارد الذي جاء من شركة "جنرال موتورز" وبول أونيل من الخزانة، وكان مسئولا في شركة "الكوا" ووزير الدفاع (دونالد رامسفيلد)، وكان في شركة" بكتل" (ودونالد ايفانز) وزير التجارة وكان يعمل سابقاً في شركة للنفط والغاز، ووزيرة الخارجية (كوندوليزا رايس) التي كانت تعمل أيضاً في الماضي في شركة للنفط والغاز. ويحاول مركز النزاهة العامة وهي منظمة مراقبة في واشنطن اقتفاء آثار نشاط جماعات الضغط. وأصدر المركز مؤخراً نتائج استطلاع مذهل في مجال جماعات الضغط والبيت الأبيض ذاته. وكشف المركز في البداية نطاق نشاط جماعات الضغط حيث وجد المركز أن أكثر من 4600 شركة عملت على التأثير في البيت الأبيض منذ عام 1998.

واقتفى المركز بعد ذلك آثار المال واكتشف أن أكثر من 1300 عضو جماعة ضغط مسجلين تبرعوا بما يزيد على 1،8 مليون دولار للرئيس (بوش) على مدى السنوات الست الماضية .وكان أكثر من 50 عضواً مسجلاً من أعضاء جماعات الضغط بين كبار "جامعي التبرعات" لحملتي (بوش) الرئاسيتين.

وعلاوة على ذلك، أن الشركات الأمريكية ليست وحدها التي تؤثر في حكومتها وتضعف ديمقراطيتها بل تفعل الشركات الأجنبية أيضاً ذلك، وقد توصل

استطلاع منفصل أجراه مركز النزاهة العامة إلى أن حوالي 650 شركة أجنبية أنفقت أكثر من 600 مليون درهم على نشاط التأثير في أعضاء الكونجرس في واشنطن[1].

الخاتمة:

لا يتمثل النظام الأمريكي- شأنه في ذلك شان سائر النظم العريقة - في مجرد نصوص دستورية مكتوبة، فهذه النصوص لا تعبر تعبيرا كاملا عن حقائق هذا النظام، فمراد هذه النصوص ومداها لا يؤخذ -إذن- من مفاهيمها المجردة، وإنما يؤخذ من أساليب تطبيقها.

والمستقرئ للواقع السياسي الأمريكي سيجد أن الديمقراطية الأمريكية هي ديمقراطية شكلية تتمحور حول مهرجانات وطقوس تجديد الشرعية لحكم الأقلية للأغلبية، مرة كل بضع سنوات، من خلال تنافس نخب سياسية من خلفية واحدة، مثل نظام الحزبين في الولايات المتحدة اللذين يمثلان فعلياً درجتين من لون عقائدي، وسياسي واحد.

يهتم الساسة في الولايات المتحدة على نحو مطرد بمصالح الشركات، والمصالح التجارية، وليس بمصالح الشعوب، ولا تخدم الديمقراطية بالضرورة مصالح الشعب بل تخدم مصالح الذين يدفعون الأموال للسياسيين، والشركات هي التي تدفع الأموال للساسة، لأنها تملك الأموال الطائلة.

فالرأسماليين اليهود بمصالحهم الصهيونية يتقاطعون تماماً مع المصالح الإمبريالية الكبرى للإمبرياليين الأمريكان من غير اليهود، ويشاركون بشكلٍ كاملٍ بالتالي في صناعة القرار الإمبريالي الأمريكي، وهذا يعني أن الرأسماليين عامة،

1- الديمقراطية ودور جماعات الضغط. بقلم: أندي رويل، 10 يناير 2006
http://www .arabgate.com

واليهود منهم خاصة يشاركون تماما في الحياة الديمقراطية الأمريكية، فالمال، وليس الشعب هو الذي يسيطر على الحكومة.

وعلى الرغم من عراقة واستقرار النظام الديمقراطي في الولايات المتحدة إلا أن هذا لا يعني أنه قد وصل إلى مرحلة الكمال ذلك أن الواقع يشير إلى أن هذا النظام لا زال يعاني من عدد من المشاكل والعيوب وبالتالي فهو بحاجة إلى إصلاح وتعديل.

المراجع

1- عادل ثابت، النظم السياسة، (الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2007).

2- محمد طه بدوي، النظرية السياسية: النظرية العامة للمعرفة السياسية، (القاهرة، المكتب المصري الحديث، 1965).

3- لاري إلويتز، ترجمة: جابر سعيد عوض، نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، (القاهرة، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1996)، ص 22، ماكس سكيدمور، مارشال كارتر وانك، ترجمة: نظمي لوقا، محمد ناصف، كيف تحكم أمريكا؟، (الدار الدولية للنشر، 1988).

4- عادل ثابت، النظم السياسة، مرجع سبق ذكره، ص 107، محمد طه بدوي، ليلي أمين مرسي، آخرون، مدخل العلوم السياسية، (اليكس لتكنولوجيا المعلومات، الإسكندرية، 2007)، ص105.

5- أسامة العادلي، النظم السياسية المعاصرة بين الديمقراطية والشمولية، (اليكس لتكنولوجيا المعلومات، الإسكندرية، 2004).

6- منار الشوربجي، الكونجرس الأمريكي.. المؤسسة المنسية عربيا، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 2001).

7- موريس ديفرجيه، ترجمة:علي مقلد،عبد المحسن سعد، الأحزاب السياسية(بيروت: دار النهار، 1980)، ص 136

8- إبراهيم شيحا، الأنظمة السياسية: الدول-الحكومات، (دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 1992).

9- ألبرت ساي، جون الومز، ترجمة: محمد فرج، أسس الحكم في أمريكا، (القاهرة، مكتبة غريب، 1980).

10- مايكل بارنتي، ترجمة: حصة المنيف، ديمقراطية للقلة، المشروع القومي للترجمة، (القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، 2005).

11- محمد طه بدوي، ليلي أمين مرسي، النظم والحياة السياسية، (كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 1991).

12- إدوارد تينفان، ترجمة: حسن عبد ربه المصري، اللوبي القوة السياسية اليهودية والسياسة الخارجية الأمريكية، المشروع القومي للترجمة: العدد 495، (المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2003).

13- كميل منصور، الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل..العروة الأوثق، (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1996).

14- Andrew, Heywood, Key Concepts in Politics, (New York: Martin's Press. L.L.S, 2000.

15- James, Danziger, Understanding The Political World: an Introduction in Political Science, (London, Longman, 1991).

16- Weaver, R. Kent & others, Do Institutions matter ?, (New York, Washington D.C, 1993).

17- Hoda, Abdel Nasser, Lectures on Comparative Politics , (Third Year, Faculty of Economics & Political Science , Cairo University, 2003).

18- Jeffrey . E Cohen & others, State Level Presidential approval and Senatorial Support , (Legislative Studies Quarterly , Vol(25) , No (4). Nov 2000).

19- Sarah Binder,. A, Minority & Majority Rights: Partisanship and The Development of Congress, (United Kingdom, Cambridge University Press, 1997).

20- William J , Keefe,& others, The American Legislative Process: Congress and the states, (New Jercy, Prentice Hall, Englewood Cliffs NJ , 1993) .

21- Patrick J, Fett, Presidential Legislators , voting decisions : An explanatory analysis (The Journal of Politics , vol ?(56), May 1994).
22- John R, Hibbing , Congress as Public Enemy: Public attitudes Toward American Political Institutions,(Cambridge Studies in Political Psychology and Public Opinion , United Kingdom, Cambridge University Press, 1995)
23- John D, Hutcheson, Religious Variables , Political System Characteristics and Policy output in American States ,(American Journal of Political Science , Vol 17 , NO (2), May 1993) p.p 414 – 421 .
24- David ,Samuel, , Presidentialism and accountability For The Economy in Comparative Perspective , (The American Political Science Review, Vol (98), No (3), Aug , 2004) ,.
25- Todd, Shields &, Robert, Goide, The president and Congress as sources in Television News Coverage of national debt, (Polity, Vol (28) , No (3), Spring 1999) p .p 401 – 410 .
26- John Mearsheimer, Stephen Walt, The Israel Lobby and U.S. Foreign Policy, (Middle East Policy, Vol (13) , Issue (3) . September 2006) p .p 29- 87 .
27- John Mearsheimer, Stephen Walt, The Israel Lobby and U.S. Foreign Policy, (United States, Farrah, Strauss, and Giroux, August 2007) ,
28- Hojnack, Marie & others , organized interests and the decision of whom to lobby in congress , (The American Political Review, Vol (92), No(4), Dec, 1998) p.p 775 – 790
29- Thomas ,Holyoke, Choosing Battle rounds : Interest group Lobbying across Multiple venues (Political Research Quarterly , Vol (56) , No (3) , Sep 2003) , p.p 325 – 336 .
30- Jhorpe, Jr, Notes of Bit Player in the Israeli – Palestinian Conflict , (Journal of Palestinian Studies, Vol (23), No(3), Spring, 1994) , p.p 41 – 52 .

31- John Mearsheimer, Stephen Walt, The Israel Lobby and U.S. Foreign Policy, Middle East Policy, op cit